دور أعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي

(دراسة تحليلية على عينة من المصارف الحكومية العراقية)

" بحث مستل من أطروحة دكتوراه"

د. محمد شعبان حسن
استاذ مساعد
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

نوزاد رجب زبير
مدرس
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

ملخص

تناول البحث دور أعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي للمصارف الحكومية العراقية، إذ تمثلت مشكلة البحث بطرح سؤال رئيسي وهو هل تحتاج المصارف الحكومية المبحوثة الى إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وما هي دورها في تحسين الاداء المالي؟ وتنطلق أهمية البحث من كون المصارف الحكومية تعدّ أحد الركائز الأساسية للجهاز المصرفي العراقي والدور الذي تلعبه في الاقتصاد العراقي.ولقد أكتسب الموضوع أهمية أستثنائيه في بيئة مصرفية حكومية تبدو بأمس الحاجة الى اعادة الهيكلة في جوانبها المالية والتشغيلية لمواكبة التطورات العالمية وتلبية المتطلبات المصرفية الحديثة.

اعتمادا على ماتقدم ولأهمية المصارف الحكومية، فان البحث الحالي يسعى إلى تحديد دور اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي في ضوء تحليل البيانات المجمعة بواسطة القوائم المالية لتحليل الجانب المالي واستمارة الاستبانة لتحليل الجانب التشغيلي الموزعة على عينة من المستولين في المصارف الحكومية المبحوثة. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

يعاني المصارف العراقية الحكومية من مشاكل في مجالات مالية مختلفة بالاضافة الى مشاكل تشغيلية التي تتمثل بعدم قدرتها في تلبية حاجات ورغبات المتعاملين مما أثر على مستوى أداءها المالي سلباً ويخفض مستوى الثقة بها من قبل المتعاملين.

وجود تأثير معنوي موجب لإعادة الهيكلة المالية والتشغيلية مجتمعاً في تحسين الاداء المالي، حيث بلغت معامل التحديد (58.3%) ويستنتج الباحث في ضوء ذلك بان تحسين الاداء المالي يستمد خواصها ومقوماتها من عملية اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية.

وقدمت مقترحات منسجمة مع هذه الاستنتاجات نذكر أهمها، رفع روؤس اموال لمصارف الحكومية التي لاتستوفي معدلات كفاية رأس المال بشكل متدرج من قبل وزارة المالية بما يعزز ملاءتها وكفايتها ولتتناسب حجم التمويل الذى تقوم تلك المصارف بمنحه ومع حجم ودائعها ولكي تستطيع الصمود أمام المنافسة وزيادة الثقة بها، وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية وتقديم خدمات متطورة تلبي حاجات ورغبات المتعاملين.

الكلمات الدالة: اعادة الهيكلة ، أعادة الهيكلة المالية، اعادة الهيكلة التشغيلية، الاداء المالي، تحسين الاداء

1. المقدمة

تعد المصارف الحكومية العراقية منذ نشأة كأداة سياسية واقتصادية تعاني من ضعف واضح انعكس سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي لذلك يجب الاعتماد على العديد من المداخل الاصلاحية في مقدمتها اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية والالتزام بأليات السوق ومواكبة التطور العالمي لكي تحقق القيمة المضافة.

ويتوقف تحسين الاداء وسلامة المصارف الحكومية على مدى نجاح هذه المصارف في تبني استراتيجيات وهياكل وأنظمة مصرفية سليمة ومدى قدرتها على التكيف مع التغيرات البيئية ولاسيما الاقتصادية والسياسية، وتبنيها سياسات تحسين نوعية الموجودات ولاسيما محفظة القروض بما يعزز كفاية رأس المال"الملاءة المصرفية، وتحديث أنظمة المعلومات عن المتعاملين ومحافظهم الائتمانية، وتوفير الكفاءات البشرية بالاضافة الى مواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين مما يساعد على تدعيم ثقة الجمهور بها وبالتالي تحسين كفاءة وفاعلية أدائها وخاصة في ظل

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 9, العدد 1 (2020)
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2020/3/28
البريد الالكتروني للباحث : mohammed.shaban@gmail. com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a725

التطورات التكنولوجية والاقتصادية والمالية على كافة الأصعدة وتطبيق مقررات لجنة بازل الدولية، بالإضافة إلى العمل لتوفير المقومات الضرورية لتحسين الأنظمة المصرفية المختلفة ولتوفير المناخ الملائم للمصارف للعمل والتطوير لمواكبة التحديات المفروضة عليها.

ولهذا فقد حاول الباحث في هذا البحث التعرف على الواقع المالي والتشغيلي للمصارف المبحوثة والوقوف على مشاكله وكذلك توضيح كيفية عملية اعادة لها وذلك لتحسين أدائه المالي وتبعاً للتطورات الاقتصادية والمصرفية. وفي سياق ذلك تضمن البحث خمسة فقرات، تناول الأول منهجية البحث ووصف عينة البحث، وجاء الثاني بأطار النظري للبحث، فيما انصب اهتمام الفقرة الثالثة تحليل الواقع المالي والتشغيلي للمصارف المبحوثة،أما الفقرة الرابعة فقد تركز الجهد الاحصائي المطلوب للاجابة عن التساؤلات التي أثارت منهجية البحث واختبارا لفرضياتها، فيما اشار الفقرة الخامسة بأهم الاستنتاجات التي توصل إليها بالاضافة الى عدد من المقترحات الهادفة الى تحسين الاداء المالي في المصارف المبحوثة.

2. منهجية البحث

يتناول هذه الفرة التعرف على منهجية البحث من خلال الآتي:

1.2 مشكلة البحث

أن شكل الملكية في المصارف العراقية ورثتها العديد من المشاكل في جوانبها المالية والتشغيلية مع عدم قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية المطلوبة وبصورة متطورة نتيجة ضعف ملاءتها المالية من جهة، وعدم وجود خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى تقنيات متطورة من جهة اخرى وبالتالي انخفاض كفاءة اداءها المالي وهذا أنعكس على شكل أنعدام الثقة بالمصارف الحكومية العراقية من قبل المتعاملين، وتتبع ذلك دون إنشاء مصارف ومؤسسات مالية حكومية جديدة ومتطورة تلبي حاجات ورغبات العراقين بشكل خاص وأقتصاد العراق بشكل عام، وهو ما يتطلب التعرف على تلك المشكلات، ومحاولة إيجاد حلول لها، حتى تصبح تلك المصارف قادراً على مواكبة عمل المصارف في العالم وليس في المنطقة فحسب.

وبالتالي يمكن طرح مشكلة البحث بسؤال رئيسي وهو هل تحتاج المصارف الحكومية المبحوثة الى إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وما هو دورها في تحسين الاداء المالي ؟

واستناداً لما ذكر انفاً يسعى البحث الى الإجابة على التساؤلات البحثية الاتية:

- ما هو الواقع المالي والتشغيلي للمصارف الحكومية المبحوثة ومستوى الاداء المالي؟
- هل تحتاج المصارف الحكومية الى اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وتحسين الاداء المالي؟
- هل تؤثر اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية على تحسين الاداء المالي وماهي مستويات التحسين؟

2.2 أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في إطارها النظري والعملي من خلال تناول مفهوم أعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وتحسين الاداء المالي لها،وصف الواقع المالي والتشغيلي للمصارف الحكومية وحاجتها الى اعادة الهيكلة وبالتالي بناء مصرفي فعال ومؤهل، وله القدرة على أكتساب ثقة المتعاملين ولديه القدرة على تقديم خدمات متطورة ومتنوعه ترضى طموح المستفيدين ويتناسب مع التطورات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية العالمية وتتكيف معها، لقد أكتسب الموضوع أهمية أستثنائيه في بيئة مصرفية حكومية تبدو بأمس الحاجة الى اعادة الهيكلة في جوانبها المالية والتشغيلية نتيجة التطورات والدور الذي يجب ان تلعبه المصارف الحكومية لمواكبة هذه التطورات .

3.2 أهداف البحث

يسعى البحث الحالي الوصول إلى الأهداف التالية:

- التعريف بواقع المصارف الحكومية من جانبيها المالي والتشغيلي وتقديم تصور واضح عن هذا الواقع وتحليل القوائم المالية وتحليل المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاستبانه والتعرف على مدى تحسين الاداء المالي لو تم اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية.
- تقديم مقترح لاعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وفقاً لوضع المصارف المبحوثة وذلك للخروج بهذه المصارف من نطاق الضيق ، الذي يتسبب في نهاية المطاف في ضرر شديد لأقتصاد العراقي وبالتالي المساعدة على زيادة روح التنافس فيما بينها وبين المصارف الاجنبية.

4.2 فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات المثارة في مشكلة البحث فقد وضعت الفرضيات التالية والتي سيتم التحقق منها ميدانياً:

- **الفرضية الاولى**: تعاني المصارف الحكومية المبحوثة من مشاكل مالية تسهم في تخفيض مستويات الاداء المالي وبمختلف المجالات.
- **الفرضية الثانية**: تعاني المصارف الحكومية المبحوثة من مشاكل تشغيلية تسهم في تخفيض مستويات أدائه المالي وبمختلف المجالات.
- **الفرضية الثالثة**: تتفق المصارف الحكومية المبحوثة على مساهمة إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الأداء المالي.
- **الفرضية الرابعة** توجد علاقات ارتباط معنوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين أعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وتحسين الأداء المالي.
- **الفرضية الخامسة:** يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الأداء المالي.

5.2 مخطط البحث الافتراضي

تتطلب المعالجة المنهجية لمشكلة البحث وفرضياته بناء انموذجٍ متكاملٍ يعبر عن العلاقة التامة بين المتغيرات الرئيسة والفرعية للبحث، والتي تعطي تصورات واجابات اولية للفرضيات التي افترضها الباحث للاجابة عن الاسئلة المطروحة في مشكلة البحث. وقد تضمن البحث عدد من الابعاد للمتغيرين المستقل والمعتمد حيث أعتبر أعادة الهيكلة المالية والتشغيلية متغيراً مستقلاً يؤثر في المتغير المعتمد والمتمثل بـ تحسين الأداء المصرفي.

وفيما ياتي مخطط يوضح انموذج البحث:

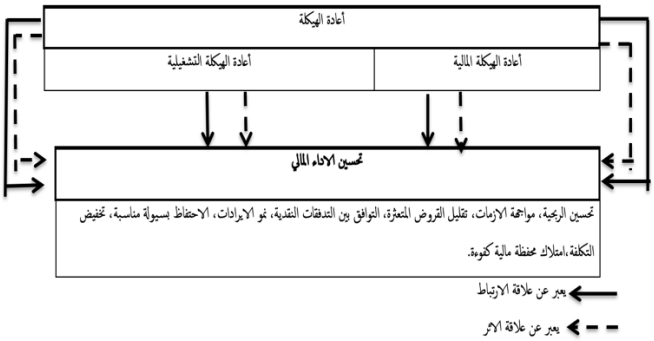

شكل (1) مخطط البحث الافتراضي

6.2 حدود البحث

يمكن تقسيم حدود هذا البحث الى حدود مكانية ، وحدود زمانية ، وحدود البحثية وكالاتي :

- الحدود المكانية للبحث: تتحدد حدود البحث المكانية ببعض الادارات العامة للمصارف التجارية الحكومية وفروعها التي تعمل في العراق واختيارها كعينة للبحث.
- الحدود الزمانية للبحث:تم جمع البيانات الخاصة بهذه البحث لمدة خمسة سنوات للمدة (2010 - 2014) فيما يتعلق بكل البيانات المالية التي يحتاجها البحث والتي نراها كافية للحكم على واقع النشاط المصرفي الحكومي بوصفها معبرة عن أبرز جوانب العمل المصرفي التي تحقق للمصارف أهدافها من خلال تحقيقها للجوانب المالية.
- الحدود البحثية: تتمثل الحدود البحثية في متغيرين هما اعادة الهيكلة بجانبيه المالي والتشغيلي باعتبارهما متغير مستقل وتحسين الأداء المالي كمتغير تابع.

7.2 وصف مجتمع وعينة البحث

1.7.2 مجتمع البحث

يتكون من المصارف الحكومية من تشكيلة من المصارف الحكومية فهي تتكون من 6 مصارف حكومية تتوزع بين المصارف التجارية والمتخصصة وتمهيداً لذلك تم توزيع استمارة أولية عرضت على بعض الخبراء والمختصين تبعها أجراء مقابلات مباشرة مع أدارات المصارف عينة البحث، وقد بلغ عدد الاستمارات الموزعة (60) أستمارة تم استرجاع (42) استمارة منها واستبعاد(18) استمارات منها لعدم استكمال الإجابات من قبل المبحوثين.

2.7.2 وصف خصائص عينة البحث

يوضح الجدول (1) أهم الخصائص لأفراد عينة البحث في المصارف الحكومية من حيث الجنس والفئات العمرية والتحصيل الدراسي، والمنصب الوظيفي ومدة الخدمة بالمصرف الحالي وبالشكل التالي.

- يوضح الجدول (1) وصف أفراد عينة البحث وفق الجنس، وتبين أن الذكور يشكلون معدلاً (57%) من المجموع الكلي للافراد العاملين في المصارف الحكومية، في حين شكل معدل الإناث (43%) من المجموع الكلي للافراد

العاملين في المصارف الحكومية، وتدل النسب هذه أن معدلات الاناث

- متقاربة مع معدلات الذكور، وهذا يدل على أن كلا الجنسين يعملان في المصارف الحكومية ولايوجد فرق في توظيف كلٍّ منهما.
- بخصوص الفئات العمرية يتبين من الجدول(1) أن معدل (6.12%) من افراد عينة البحث تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (31- 35) وهي نسبة قليلة جداً و الافراد ضمن هذه الاعمار يحاولون دائما التفاعل والحصول على خبرات ومهارات أكثر سواء داخل أو خارج المصرف ،أما فئات (20 -25) و(26- 30) سجلت 0% وذلك لان شغل مناصب ادارية المذكور يجب ان تكون لديهم الخبرة والكفاءة المصرفية ، أما الفئة العمرية (36-40) فكانت اكبر نسبة حيث بلغت (49%) وهي تمثل النسبة الأكبر وهي جيدة، اما الفئة (41 فما فوق) سجلت نسبة(44.8%) وتتسم هذه الفئات بالنضج والخبرة والمهارة المتراكمة في العمل المصرفي، وأن هذه المعدلات تعطي تصوراً على أن الأفراد المبحوثين في المصارف الحكومية هم من الفئات التي أصبح لديها خدمة في المصارف وبامكانهم الاجابة على الاستبيان بتصور ناضج.
- أما بخصوص التحصيل الدراسي يتضح من الجدول (1) أن حملة شهادة البكالوريوس هم الفئة الغالبة من عينة البحث اذ مثلت (65.3%)، في حين يأتي حملة شهادات العليا في المرتبة الثانية لأفراد عينة الدراسة بنسبة (22.5%)، أما حملة شهادة الدبلوم كانت نسبتهم (12.2%)، وتاتي في المرتبة الثالثة، لذا فان أغلبية الافراد العاملين في المصارف الحكومية يحملون مؤهلات أكاديمية وهذا مؤشر جيد لان شغل هذه المناصب يحتاج الى شهادات ومستوى عالي من المهارة واصحاب الشهادات البسيطة لايتم تشغيلهم بهذه المناصب ، وتعكس هذة النتائج الخبرة والمعرفة والثقافة لدى هولاء الأفراد في الاجابة على الاستبيان بصورة صحيحة.
- اما المنصب الوظيفي فيتبين من جدول (1) ان الفئة الغالبة هي رئيس القسم حيث بلغت (38.7%) وبعدها ياتي ممارس أ حيث وصلت نسبتها الى(26.5%) وهم الفئة التي لهم الخبرة في العمل المصرفي .

الجدول (1) وصف أفراد عينة البحث

الجنس			
ذكر		أنثى	
العدد	%	العدد	%
28	57	21	43

الفئات العمرية									
20- 25		26- 30		31- 35		36-40		41 فما فوق	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
0	0	0	0	3	6.12	24	49	22	44.8

التحصيل الدراسي							
أعدادية فما دون		دبلوم		بكالوريوس		شهادة العليا	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
0	0	6	12.2	32	65.3	11	22.5

المنصب الوظيفي									
مدير عام		معاون مدير		مدير فرع		رئيس قسم		ممارس أ	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	2.1	4	8.2	12	24.5	19	38.7	13	26.5

عدد سنوات الخدمة في المصرف الحالي									
5-1		10-6		15-11		20-16		21 فأكثر	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
6	12.2	16	32.7	17	34.7	8	16.3	2	4.1

المصدر/ إعداد الباحث من بيانات الاستبيان

3. الاطار النظري

1.3 اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية

يتألف مصطلح إعادة الهيكلة Re-structuring من جزئين هما: (Re) و (structuring) وتعني(Re) إعادة أومن جديد أما (structuring) فهي الهيكلة وتعني رفع الكفاءة أو إعادة البناء أو التصميم على أسس علمية، وتم أستخدام مصطلح أعادة الهيكلة في بداية التسعينيات من القرن العشرين عندما واجه الرئيس الامريكي (بيل كلنتون) مشاكل في عمل القطاع العام بالولايات المتحدة الامريكية مما تطلب الامر التفكير في وصف اسلوب جديد لتحقيق تحسينات متطورة تحقق الهدف من عمل القطاع تكمن في طرق أكثر تفاعل في تقديم الخدمة وبلوغ التميز في أدائها بتعزيز الكفاءة والفاعلية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة حتى لو تطلب الامر بناء جديد للهياكل التنظيمية وأعادة النظر في مسؤليتها وطرق تفاعل عملها (Weston&Thomas,1998, 95) .

ولغرض أعطاء فكرة واضحة عن مفهوم أعادة هيكلة المصارف لابد من أستعراض مفهوم أعادة الهيكلة التي أوردها بعض الكتاب والباحثين، فقد عرف (Kotler)

بأنها وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية وتهدف الى ايجاد توافق أفضل بين البناء التنظيمي وأستخدام وسائل حديثة ومتطورة وفعالة (Kotler,2000,53).

ويرى البعض الآخر أن إعادة الهيكلة هي تلك الإجراءات التي تهدف إلى تصويب الهياكل الفنية والتمويلية والإدارية للشركات بما يمكنها من البقاء والاستمرار بنجاح لتحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة وتحقيق ذلك من خلال الدراسة العملية والعلمية لأهم المشاكل التي تواجه الشركة سواء كانت مشاكل فنية أو تكنولوجية أو تمويلية أو إدارية (عبد البر، 2005، 70).

وتركز إعادة الهيكلة المالية على الهيكل المالي للمؤسسة المصرفية حيث تتمثل أعادة الهيكلة المالية في المصارف بتغيرات في أجراءات الموجودات والمطلوبات مثل زيادة رؤوس أموال تلك المصارف لتتناسب مع حجم الودائع وتتوافق مع حجم التمويل الذى تقوم تلك المصارف بمنحه. وتحاول إعادة الهيكلة المالية استعادة الملاءة المالية عن طريق تحسين ميزانيات المصارف أو صافي قيمتها، من خلال زيادة رأس المال الإضافي أو عن طريق رفع قيمة الاسترداية للقروض المتعثرة والضمانات وذلك للحفاظ على السيولة وكذلك قدرتها على الاستمرار في اداء مهامها والصمود أمام المنافسين(Shazly, 2001,2). وتحتاج المصارف الى هذا الجزء من اعادة الهيكلة عندما يكون هناك انخفاض في السيولة والارباح وكفاية رأس المال والناتجة عن زيادة الموجودات الغير الجيدة بشكل ملحوظ، ويقصد بهذا البعد تصميم استراتيجية ملائمة لتصويب الهيكل المالي اي الموجودات والمطلوبات المالية وهيكل التمويلي اي مصادر الاموال بما يمكن من تصحيح المصارف المتعثرة بشكل يمكنها البقاء في دنيا الاعمال وذلك عن طريق أعادة تشكيل هيكل تمويلي للمصارف المتعثرة وكذلك تخفيض مستوى الديون بشكل يمكن ادارته (العوضي ، 1990، 25) ومن اهم جوانب اعادة الهيكلة المالية هي

- التمويل Finance
- اعادة هيكلة محفظة القروض Restructuring loan portfolio:
- تغير التدفقات النقدية Change cash flows:هناك نوعين من التغيرات في التدفقات النقدية هو:
- مبادلة المديونية بالملكية Debt to Monarchy swaps

أما أعادة الهيكلة التشغيليةOperational restructuring يتعلق بتطوير وتحديث العمل المصرفي من خلال تطوير نظم التشغيل والعمل المختلفة والتي تؤدي بها تحسين الخدمة المقدمة من خلال استخدام تكنولوجيا متقدمة وتؤثر إعادة الهيكلة التشغيلية على الربحية وتقليل التكاليف واستخدام مؤشرات مثل تحسين أنظمة ادارة العمليات والمحاسبة وتقييم أفضل لمخاطر الموجودات (Shazly, 2001,2). وتركز إعادة الهيكلة التشغيلية على إعادة تنظيم أنشطة المصارف بما في ذلك تقييم وتقدير ائتماني فعال ، وأيضا يستلزم إغلاق أو تقليص حجم الكيانات ذات الأداء الضعيف أو الفروع، وتقليص أو إغلاق الخطوط الإنتاجية وذلك لتخفيض تكاليف العمليات المصرفية وكذلك لرفع مستوى الربحية من خلال اجراءات كأستخدام الامتمتة في العمليات وتقييم الافضل للمخاطر، وكذلك الحاجة إلى زيادة شبكة فروع البنوك من أجل تحسين تقديم الخدمات والوصول إلى العديد من الزبائن ولتكون مترافقة مع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يجبر البنوك على إجراء إعادة هيكلة تشغيلية (Miller, 1996,223). ويتم العمل في هذا البعد من خلال

- تكنولوجيا المصرفية Banking Technology
- تخفيض التكاليف lessening costs
- التوسع في استخدام الابتكارات المالية
- تطوير انظمة المدفوعات Development of payments systems
- تطوير السياسات الائتمانية :Development of credit policies
- تنويع الخدمات المصرفية وتحسينها diversification and improve banking services
- بناء نظام محكم وشامل للرقابة الداخلية ومكافحة غسيل الأموال Building an internal oversight Airtight system and Money Laundering Combating

2.3 تحسين الأداء المالي

يحتل الأداء بشكلٍ عام والأداء المالي بشكلٍ خاص مكانة متميزة في الوقت الحاضر، وذلك لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها وهو

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a725

مفهوم واسع، إذ ينطوي على النجاح والإخفاق والكفاءة والفاعلية، وكلمة الاداء تحظى بأهمية كبيرة في مسألة أدارة المصارف لذا نال ولايزال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والمفكرين في المجال المصرفي، ويعد مصطلح الأداء من أكثر المفاهيم سعة وشمولاً، حيث يعد من المفاهيم الجوهرية والهامة لمنظمات الأعمال (عبد العزيز ، 2001، 31)، أما الاداء المالي من المصطلحات الجذابة التي تحمل بين طياتها نكهة العمل و ديناميكيته والجهد الهادف، والاداء المالي هو جزء من الاداء الكلي للمصرف، ومن منطق ان الاداء المالي هو الدافع الاساسي لوجود اي مصرف من عدمه كما يعتبر الاداء المالي بأنه الاكثر أسهاماً في تحقيق هدفها الرئيسي وهو البقاء والاستمرار. وعليه فالمقصود بالأداء المالي هو زيادة الموارد المالية للمصرف باستخدام الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف. (McGlynn,et.al,2008, 86) .ويعرفها الخطيب على أنه المفهوم الضيق لأداء المصارف حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المصرف حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها، ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المصرف بفرص استثمارية مختلفة (الخطيب، 2009 ،35).

وأن إدارة المصارف تهتم بزيادة ثروة المساهمين وتقييم الاداءالاقتصادي للوحدات الفرعية المختلفة في المصرف لذلك يتم استخدام المقاييس المالية لتعبير عن الاداء والتي تعتمد على المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية.

ويمكن للباحث اعطاء مفهوم اجرائي لتحسين الاداء المالي بانه قدرة المصرف للوصول الى التفوق والتميز في تحقيق اقصى الارباح بكفاءة وفاعلية من خلال القيام بدورها في الوساطة المالية بالشكل المطلوب وتقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي طموح المستفيدين وتحقيق عائد مناسب يلبي طموح المساهمين بما يعزز مركزها في السوق المصرفي وذلك باستخدام الموارد الموجودة باقل حجم ممكن وتحمل مخاطر المصاحبة في حدود المعقول اي تحمل اقل تكلفة ووقت وجهد ومخاطر ممكنة للوصول الى مستوى افضل من الاهداف المالية بما يمكنها من التعامل بشكل افضل مع الفرص المتاحة وتجنب او تقليل التهديدات الموجودة.

ويتم النظر الى تحسين الاداء المالي من خلال اربعة جهات رئيسية هي الزبون الذي يطلب من المصرف افضل الخدمات واسترجاع ودائعه وقت الطلب ، والعاملين في المصرف الذين يطلبون الجو الملائم لاستمرار القيام بمهامهم وبأعمالهم دون التوقف والمطالبة بزيادة مرتباتهم، اما الجهة الثالثة هي ادارة المصرف والمالكين الذين يتطلب منهم ادارة المصرف بأفضل شكل ممكن من اجل استمرارها وتحقيق عوائد تلبي طموح المالكين ، اما الجهة الاخيرة فهي الدولة والتي يمثلها السلطة النقدية والتي تطمح الى جهاز مصرفي قوي يمارس دوره في الاستقرار المالي ويتحمل الصدمات المالية ويعزز ثقة الجمهور به.

3.3 العوامل المؤثرة على الاداء المالي

على الرغم من أن المؤسسات المصرفية أصبحت معقدة بشكل متزايد، إلا أن العوامل المحركة الرئيسية لأدائها المالي يمكن تحديدها، وان الاداء بمختلف انواعة وبمفهوم الكفاءة والفاعلية يعتبر دالة تابعة للعديد من المتغيرات والعوامل والتي تؤثر فيها اما سلباً او ايجاباً، ولما كان تحسين الاداء المالي سواء كانت على مستوى الانظمة الفرعية اوعلى مستوى المصرف او على مستوى الجهاز المصرفي ككل هو الهدف من اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية اذن يمكن على الاقل حصر أهمها على النحو الذي يسمح بالعمل على تعظيم أثارها الايجابية وتقليص أثارها السلبية ويمكن تقسيمها الى مجموعتين و كالاتي:

1.3.3 المجموعة الاولى:العوامل التي لاتخضع لسيطرة المصرف

وهي مجموعة من العوامل أو المتغيرات الخارجية المفروظة على المصارف ولاتخضع لسيطرتها والتي توثر في اداءها المالي ولكن يمكن للمصارف التوقع بهذه التغيرات اوالمحددات وبتالي اتخاذ الاجراءات التحوطية واعطاء الخطط للتعامل معها وتشمل (تدخل الدولة ، اللوائح التنظيمية التي تفرضها السلطة النقدية، العوامل البيئية، الثقافة العامة، بالاضافة الى المتغيرات الإقتصادية التي تصيب الإقتصاد ككل). (Alper &Anbar,2011,140-142)

2.3.3 المجموعة الثانية :العوامل التي تخضع لسيطرة المصرف

وهي متغيرات التي تخضع لسيطرة ادارة المصارف والتي تؤثر على أداءها المالي حسب نسبة مساهمة كل متغيرويستطيع تغيرها وفقاً لحاجتها وبما تتلائم مع اهدافها وبيئتها المصرفية(Hughes& Mester ,2008,2) وتتكون من سياسات مالية وأدارية ورقابية متبعة من قبل المصرف ومنها(الادارة والحوكمة ، البيئة التنظيمية والتشغيلية للمصرف، القيم المؤسسية، المخاطر والتكلفة وغيرها) .

4.3 أهداف تحسين الاداء المالي

يسعى جميع المصارف بصورة منفردة والجهاز المصرفي ككل الى تحسين الاداء المالي وان الوصول اليه يتطلب التخطيط بطريقة نظامية من الناحية التشغيلية والادارية والمالية وأستخدام استراتيجيات معينة وتوفير عدد من النماذج والطرق والتي تهدف كلها الى تحقيق تحسين الاداء المالي بشكل رئيسي والتي بدورها تحقق الاتي (Shuklaa, 2014,394) :

- نمو حجم الخدمات المعروضة لتعظيم القيمة المحققة للمساهمين، ويعتمد كمقياس معدل زيادة الايرادات.
- جعل المصارف اكثر توجها نحو الزبائن والسوق المصرفي.
- الاستخدام الأمثل للموجودات، ويعتمد كمقياس معدل العائد على الموجودات.
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الموجودات و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، و تحديد الحجم المناسب من رأس المال و الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل
- تعزيز قدرة المصارف والجهاز المصرفي على تحمل الصدمات والازمات المالية.
- تعزيز المتانة والمرونة المالية للمصارف وللجهاز المصرفي ككل.
- تكيف المصارف مع المتغيرات والمعطيات البيئية العالمية.
- زيادة قدرة المصارف على تسديد التزاماتها أي زيادة قدرتها المالية وبالتالي زيادة الثقة بها.

5.3 وصف الواقع المالي والتشغيلي للمصارف عينة البحث

يتناول هذا المبحث التعرف على واقع المصارف الحكومية المبحوثة من جانبين المالي والتشغيلي وبيان مدى الحاجة إلى عملية اعادة الهيكلة، ويمكن التعرف على أداء المصارف المبحوثة عن طريق نظرة تحليلية لمعرفة نقاط القوة والضعف وتحديد الفوارق الأساسية لأداء المصارف عينة البحث وكالاتي:

1.5.3 تحليل الواقع المالي

يتم تحليل الواقع المالي من خلال المؤشرات المالية والتي تعد من أهم الاسس التي تقوم عليها عملية التقييم فنجاح تحليل هذا الواقع يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على التحليل بشكل سليم. حيث ستتم دراسة التقارير والبيانات المالية للمصارف محل البحث ولعدة سنوات بأستخدام النسب المالية بأعتبارها الوسيلة الاكثر أهمية لتحليل الكشوفات المالية وللوصول إلى تقييم سليم للجانب المالي للمصارف الحكومية المبحوثة وسيركز البحث على المؤشرات التالية:

2.5.3 مؤشر الربحية

أن أحد الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف لتحقيقها هو تحقيق اكبر معدل للربحية وأنها من المؤشرات التي تعبر عن الاداء المالي والاقتصادي للمصرف بشكل فعال وينظر إليها كأحد العناصر الهامة لضمان أستمرارية الاداء(لطفي ، 2006 ، 370). وهي من اكثر المقايس أهمية لأنها تتأثر بأداء المصرف، واعتمد الباحث على مؤشر العائد على الموجودات وكالاتي:

- العائد على الموجودات ROA : تعد هذه النسبة مقياساً مهماً للربحية وتدل على كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها وبشكل أمثل في توليد الارباح، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف والعكس صحيح (Rose,1999,158).

نلاحظ من الجدول (2) ان هناك تذبذب في نسبة متوسط العائد على الموجودات في المصارف الحكومية المبحوثة وكانت هذه النسبة منخفضة جداً حيث لم يتجاوز متوسطها عن 0.23% وسجلت كمتوسط عام خلال مدة البحث 0.16% وبانحراف معياري 0.10 وهذا يعني تدني مستوى الارباح المتحققة علماً أن هذه النسب هي الأدنى بين عدد من دول المنطقة كالسعودية بلغت 2.5% وتركيا 1.7%.والسبب الرئيسي- أن منفعة الموجودات لها منخفضة جداً حيث بلغت النسبة كمتوسط 0.17% أي أن حجم موجوداتها كبير جداً مقارنة بالعائد المتحقق وكذلك هامش الربح منخفض أي هناك أرتفاع في توظيف موارد المصرف في استثمارات منخفضة العائد مثل حوالات الخزينه وقروض القطاع العام ودوائر الدولة لتمويل رواتبها بالاضافة إلى انخفاض الرقابة على المصروفات وزيادتها مقارنة بالايرادات المتحصلة وكذلك نتيجة للاوضاع السياسية وتنامي العجز في الموازنة، كما أن مصرف الرافدين سجل خسائر لسنتين 2010 و2011 والسبب هو ارتفاع

مصروفاتها بنسبة كبيرة ، وكان مصرف الرشيد أفضل من مصرف الرافدين حيث سجل النسبة كمتوسط 20%

3.5.3 مؤشر كفاية رأس المال

يعد هذا المؤشر من أبرز المؤشرات التي تقيس درجة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها المصرف ودرجة استقراره كما يعبر عن قوة المصرف وقدرته على تحمل المخاطر والخسائر، اي انها تبين العلاقة بين الرأسمال والذي يعتبر العمود الفقري للمتانة المصرفية والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف. وتم أستخدام مؤشر:

- حق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر: ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على قدرة رأس المال الممتلك في تمويل لموجوداته المرجحة بالمخاطر وكذلك مواجهة المخاطر الناتجة من الاستثمار في هذه الموجودات، وهذا المؤشر توضح مدى وجود حجم كافي من راس المال لتغطية الخسائر المتوقعة في المجالات الخطرة التي وظف فيها المصرف اموال المودعين، وقد حددت لجنة بازل(2) نسبة 8% وتم زيادتها إلى 10% في بازل (3) (علي، 2018، 19) أما البنك المركزي العراقي فحددها ب 12% حسب المادة 16 من قانون المصارف رقم 94 (قانون المصارف 94، 2004، 14). وبعدها تم زيادتها إلى 15%.

نلاحظ من الجدول(2) وجود فجوة كبير في نسبة كفاية رأس المال بين المصارف الحكومية المبحوثة والمعايير المحددة وتختلف هذه النسبة بين عام وآخر حيث لم تتجاوز متوسط النسبة خلال فترة الدراسة للقطاع العام 9.68% وأنحراف معياري 4.68 وهي اقل من النسبة التي حددها البنك المركزي والبالغ 15% ، والسبب الرئيسي هو ضآلة رأسمالها بالاضافة إلى زيادة الموجودات المرجحة بالمخاطر أي نمو حجم الائتمان النقدي المقدم والقيام بالاستثمارات المتنوعة وانخفاض الموجودات السائلة لديها وزيادة القروض المتعثرة، أي انخفاض جودة ونوعية الموجودات لديها. وسجل مصرف الرافدين اقل متوسط نسبة بلغت 1.47% خلال فترة البحث والسبب في ذلك هو التشوه الواضح في ميزانية المصرف المتمثلة بضآلة رأس المال مقارنة بحجم الموجودات المرجحة بالمخاطر، أما مصرف الرشيد كان افضل منه حيث بلغ متوسط النسبة 17.9% وهي اكثر من النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي وهناك تذبذب في هذه النسبة مرة ترتفع ومرة تنخفض والسبب وراء ذلك هو تذبذب حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى هذه المصارف.

4.5.3 مؤشر جودة الموجودات

يعد هذا المؤشر الجزء الحاسم لمستوى مصداقية كفاية راس المال وذلك لأن مخاطر الإعسار المالي مرتبط بنوعية الموجودات أو مصاعب تحويلها إلى سيولة عند الحاجة، كما يؤثر على نشاط المصرف والذي يقود عملياتها نحو تحقيق الايرادات لأن وجود موجودات جيدة معناها حصول المصرف على ارباح اكثر وسيولة أفضل، وتم استخدام مؤشر التالي:

- القروض المتعثرة / حقوق الملكية: تعتبر القروض المتعثرة موضع أهتمام كبير لجميع المصارف سواء كانت حكومية أو خاصة لما لها من دور كبير في وقوع المصرف في المشاكل المالية وبالتالي في المخاطر الائتمانية وحصول لأزمات المصرفية وتعتبر مؤشراً لمخاطر الاعسار المالي، ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة رأس المال الممتلك من تغطية حجم القروض المتعثرة ومن المفروض ألا تتجاوز نسبة القروض المتعثرة عن (2%-5%) من راس المال الممتلك.

نلاحظ من الجدول(2) التفاوت في حجم القروض المتعثرة ووجود فجوة كبيرة بين مصرف الرافدين ومصرف الرشيد حيث ارتفعت وسجلت كمتوسط خلال فترة البحث 72.53% وبأنحراف معياري 67.57 أي أن راس المال الممتلك لايغطي حجم القروض المتعثرة وهي نسبة عالية جداً واكبر من النسبة المعيارية مما يعكس حالة من المخاطر التي تواجهها والسبب هو أن جزء كبير من الائتمان يمنح في ظل غياب سياسات واجراءات منح تلك التسهيلات ومنحها على اساس مصلحة شخصية أو معرفة شخصية وغيرها والاندفاع السريع نحو التحرر المصرفي ولم يواكبها نفس القدر من الحوكمة والشفافية والانضباط والرقابة للاليات الجديدة النشاط المصرفي والمالي للمصرف، والاضطرابات والضبابية التي تشهدها البلاد بالاضافة إلى ضعف الرقابة الداخلية في كافة اوجه منح الائتمان والجزء الاكبر لهذه القروض تعود لمصرف الرافدين حيث سجلت هذه النسبة كمتوسط خلال 5 سنوات 132.59% كما ازدادت متوسط هذه النسبة في المصارف المبحوثة في عام 2014 لتصل الى 117.24% وبنسبة زيادة اكثر من 268% عما كانت عليه في 2010. وذلك بسبب قيام بعض فروع هذه المصارف بتحويل القروض المستحقة والغير مستلمة إلى حساب القروض المتعثرة ، وعموماً كانت هذه النسبة مرتفعة وهذا

مؤشر غير جيد ويمثل نقطة الضعف للمصارف المبحوثة ويؤكد الحد من قدرة هذه المصارف على اداء مهامها المصرفية وزيادة كلفة عملياتها.

5.5.3 مؤشر النشاط

يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة وفاعلية المصرف في إدارة موجوداته وتوظيف واستثمار موارده المتاحة (الموجودة) ، لذا يطلق عليها نسب إدارة الموجودات، ويعتبر هذا المؤشر فيما إذا كان الاستثمار في الموجودات أقل أو أكثر من اللازم (Ej Mclancy, 1997, 45) واستخدم الباحث مؤشر:

- نسبة التوسع المالي: يعبر هذا المؤشر عن نسبة الائتمان النقدي + الاستثمارات / الودائع + رأس المال الممتلك، ويعتبر مؤشراً سلبياً لقياس النشاط المصرفي وذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به المجتمع من أموال في صورة الائتمان النقدي والاستثمارات نسبة إلى اجمالي الودائع وراس المال فكلما زادت هذه النسبة دل على قدرتها في تلبية تلك الاحتياجات وتزداد الفاعلية المصرفية وفي الجهة المقابلة ان زيادتها تشير الى أنخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المودعين.

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن متوسط النسبة للمصارف المبحوثة خلال فترة البحث بلغت 46.63% وبأنحراف معياري 3.89 وهي نسبة قليلة، أي هناك أموال عاطلة لا تتوفر لديها فرص استثمارية في تحويل رأس مالها الممتلك مع ودائعها الى الاستثمارات والائتمانات. وبلغ متوسط هذه النسبة عام 2014 47.75% وبمعدل نمو 16% عما كانت عليه 2010 ويعزى هذا الارتفاع إلى تفعيل البنك المركزي لنوافذ الاستثمار بالدينار بالاضافة إلى استثناء المصارف الحكومية من معادلة احتساب الفائض المتاح للاستثمار من الودائع. وسجلت اعلى نسبة لها في عام 2012 حيث بلغت كمتوسط للمصارف المبحوثة 52%. وكانت حصة التوسع المالي لمصرف الرافدين اكبر من مصرف الرشيد طول فترة البحث وبلغت متوسط النسبة 51.46% وهي اكبر من مصرف الرشيد والسبب هو توسعها في الاستثمارات ومنح الائتمان وخاصاً للقطاع العام ومنح قروض وسلف استهلاكية للمواطنين والموظفين مثل سلف البناء وسلف الزواج مما يعرض المصرف إلى مخاطر اكبر.مقابل 41.18% كمتوسط النسبة لمصرف الرشيد.

6.5.3 مؤشر السيولة

يعتبر مؤشر السيولة من العناصر الاساسية في التحليل ووصف الجانب المالي ويقيس هذا المؤشر قدرة أو قابلية المصرف على سداد الديون قصيرة الأجل، وهو أحد الاسباب المؤدية الى وقوع البنوك في مشكلات فشلها في الوفاء بالتزاماتها الفورية والمتوقعة من دون تأخير **(**Thom's & *et al.,* 2003, 541**).** ويبقى امتلاك لمستوى ملائم من السيولة التحدي الاكبر لان يجب التوازن بين الربحية والسيولة النقدية، وهناك نسب عديدة وتم استخدام نسب الرصيد النقدي وكالاتي:

- نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الموجودات النقدية السريعة في سداد الودائع، أي مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع فكلما أزدادت هذه النسبة كانت مصدر أمان للإدارة. وحدد البنك المركزي العراقي بحد ادنى 30 % كحد ادنى(الاستقرار المالي العراقي ،2016، 31) وتقاس بالمعادلة الأتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق ولدى المصارف}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

نلاحظ من الجدول(2) أن مصارف الحكومية المبحوثة بلغ متوسط النسبة لديها خلال فترة البحث 56.54% وبأنحراف معياري 5.66 وهي اكبر من النسبة المعيارية والبالغة 30%، إذ أنها سلاح ذوو حدين من ناحية كونها نسبة جيدة تزيد عن النسبة المعيارية مما يدل على اهتمام هذه مصارف بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة اي التزام للجهات الاخرى في مواعيد متفق عليها وهذا مافرضته الظروف غير المستقرة التي يمر بها الاقتصاد العراقي والحاجة إلى الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة، ومن ناحية اخرى فأن ارتفاع مستويات السيولة يعني خسارة الفرق بين كلفة الفرصة البديلة ومعدلات العائد على الموجودات السائلة لذلك من الافضل الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة مع الحرص على نوعية عالية من الموجودات. واتجهت هذه النسبة كمتوسط نحو الانخفاض خلال سنوات البحث حيث سجلت في عام 2014 متوسط النسبة 55.30% وبنسبة انخفاض 15.96% مقارنة بعام 2010. والسبب هو تأثرها بالأزمة المالية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط في الاسواق المالية هذا من جهة ومن جهة اخرى ارتفاع مقامها المتمثلة بالودائع. وكان مصرف الرشيد افضل من مصرف الرافدين طول فترة البحث وبالمتوسط العام سجل

مصرف الرشيد كمتوسط خلال مدة البحث نسبة 60.72% أما مصرف الرافدين الذي سجل كمتوسط 52.36%.وعموماً كانت هذه النسبة جيدة وهذا راجع الى ارتفاع احتياطاتها.

7.5.3 مؤشر المخصصات

ان دراسة المخصصات يعتبر من الجوانب المهمة في معرفة الجانب المالي للمصارف وهي المبالغ التي تخصصها المصارف لغرض الوقاية من المخاطر المحتملة في المستقبل، وخاصة في حالة السياسة الائتمانية الغير المتطورة حيث يساعدها في مواجهة المخاطر التي تنشاء من العمل المصرفي (Saunders, 2000, 456) وكلما زادت هذه المخصصات تزداد فرصة مواجهة المخاطر والتغلب عليها وتغطيتها، وتم استخدام المؤشر التالي:

- مخصص القروض المتعثرة / أجمالي القروض: طورت اتفاقية بازل 3 نسبة الاحتياطي الذي على المصارف تكوينه لمواجهة القروض المتعثرة كمخصص من إجمالي القروض لتصل الى 7% (ياســـين ،2015، 282) بهدف تقليل مخاطر الائتمان.

يتبين من نتائج الجدول(2) أن متوسط هذه النسبة للمصارف الحكومية المبحوثة خلال فترة البحث بلغت 0.68% وبأنحراف معياري 0.18 وهي نسبة ضئيلة جداً قياساً بحجم القروض والسبب وراء هذه النسبة هو أن بعض فروع مصارف قطاع العام لم يقم بأحتساب هذا المخصص على الرغم من وجود القروض المتعثرة، كما أن هذه المصارف قامت بأحتساب المخصص على القروض المعدومة وليس المتعثرة وهذا مخالف للتعليمات الارشادية للبنك المركزي مما يعرض المصارف الحكومية إلى مخاطر مالية وعدم قدرتها على مواجهة أي خسائر طارئة، لذلك تحتاج إلى تدابير مستدامة لزيادتها. وهذه النسبة منخفضة جداً حيث لم تتجاوز كمتوسط 0.95% طول فترة البحث، وسجل مصرف الرافدين اقل متوسط نسبة بلغ 0.4% والسبب هو ارتفاع حجم القروض منه كما أنه لم تقم باتباع التعليمات الارشادية للبنك المركزي، أما مصرف الرشيد بلغ كمتوسط النسبة 0.97% وهي ايضاً قليلة مما يتطلب اعادة النظر فيها .

الجدول (2) مؤشرات المالية للمصارف المبحوثة لسنوات 2010- 2014

السنوات / المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
			العائد على الموجودات ROA)(				
الرافدين	-0.005	-0.067	0.19	0.228	0.203	0.14	0.11
الرشيد	0.137	0.111	0.277	0.213	0.239	0.07	0.20
متوسط العام	0.07	0.02	0.23	0.22	0.22	**0.10**	**0.16**
			حق الملكية على الموجودات المرجحة بالمخاطر				
الرافدين	150.	1.2	1	2	3	9.95	1.47
الرشيد	18	28.5	18	15	10	6.47	17.9
متوسط العام	9.08	14.85	9.50	8.50	6.50	**4.68**	**9.68**
			مؤشر القروض المتعثرة الى حقوق الملكية للمصارف				
الرافدين	51.46	115.48	97.48	168.11	230.45	126.03	132.59
الرشيد	12.63	10.9	17.75	17.06	4.02	15.10	12.47
متوسط العام	32.05	63.19	57.62	92.59	117.24	**67.57**	**72.53**
			نسبة التوسع المالي				
الرافدين	36.3	58.6	55.7	52.4	54.3	8.77	51.46
الرشيد	46	33.4	48.3	40.1	41.2	5.78	41.8
متوسط العام	41.15	46.00	52.00	46.25	47.75	**3.89**	**46.63**
			نسبة الرصيد النقدي للمصارف المبحوثة				
الرافدين	68.7	55.3	47.4	39.3	51.1	10.87	52.36
الرشيد	62.9	59.6	56.6	65	59.5	3.27	60.72
متوسط العام	65.80	57.45	52.00	52.15	55.30	**5.66**	**56.54**
			مخصص القروض المتعثرة على اجمالي القروض				
الرافدين	0.9	0.5	0.3	0.2	0.1	0.32	0.4
الرشيد	0.3	0.9	0.63	1.7	31.	0.55	0.97
متوسط العام	0.6	0.7	460.	950.	70.	**0.18**	**0.68**

المصدر/ أعداد الباحث من القوائم المالية لمصارف المبحوثة للسنوات 2010- 2014

ونستدل من النسب المالية السابقة بأن المصارف الحكومية المبحوثة تعاني من مشاكل مالية في مجالات مختلفة وبذلك تكون متعرضه لمخاطر مختلفة وبذلك أنها بحاجة ماسة إلى تمويل تدبير تمويل اضافي طويل الاجل من اجل تخفيض المخاطر المحيطة، ولاتحتاط بشكل جيد للمخاطر الناتجة عن القروض المتعثرة لذلك يجب اعادة النظر في هذا المخصص واعدادها وفق التعليمات الارشادية للبنك المركزي وكذلك لا تقوم بأستخدام الامثل للموارد التي يمتلكها ولا توضفه بشكل جيد وانما يظل قسم كبير من الاموال عاطلة دون استخدام. وبذلك لاتساهم بشكل فعالة في التنمية الاقتصادية ولاتقوم بتمويل وحدات العجز بشكل.

وبذلك تتحقق الفرضية الاولى والتي تنص (تعاني المصارف الحكومية المبحوثة من مشاكل مالية تسهم في تخفيض مستويات الاداء المالي وبمختلف المجالات).

6.3 تحليل واقع التشغيلي

نسعى في هذا الجانب إلى عرض آراء المصارف الحكومية المبحوثة وفروعها حول الواقع التشغيلي للعمل المصرفي والتي يتضمن التكنولوجيا المستخدمة والادوات المالية الحديثة وانظمة المدفوعات المستخدمة والسياسة الائتمانية المطبقة والخدمات المقدمة والاجراءات المستخدمة في الرقابة الداخلية وغسيل الأموال، والتي كانت نتائجها المذكورة في الجدول (30)، إذ يلاحظ أن مستويات الاتفاق (أتفق بشدة وأتفق) وعلى المستوى الكلي لهذا البُعد كانت (30.9%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) كانت (43.5%)، وجاءت هذه النتائج بوسط حسابي

الجدول (3) واقع التشغيلي في المصارف الحكومية

الأبعاد	العبارات	اتفق بشدة		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
التكنولوجيا المصرفية	X35	0	0.0	5	10.2	16	32.7	23	46.9	5	10.2	2.43	0.816
	X36	0	0.0	7	14.3	15	30.6	21	42.9	6	12.2	2.47	0.829
	X37	0	0.0	6	12.2	14	28.6	29	59.2	0	0.0	2.53	0.710
	X38	1	2.0	27	55.1	16	32.7	5	10.2	0	0.0	3.49	0.711
المعدل	-	-	0.5	-	23.0	-	31.2	-	39.8	-	5.6	2.73	0.782
المؤشر الكلي	-	23.5				31.2		45.4					
الأدوات المالية	X39	1	2.0	3	6.1	12	24.5	22	44.9	11	22.4	2.20	0.935
	X40	1	2.0	3	6.1	14	28.6	25	51.0	6	12.2	2.35	0.855
	X41	2	4.1	5	10.2	16	32.7	20	40.8	6	12.2	2.53	0.981
المعدل	-	-	2.7	-	7.5	-	28.6	-	45.6	-	15.6	2.36	0.924
المؤشر الكلي	-	10.2				28.6		61.2					
أنظمة المدفوعات	X42	0	0.0	8	16.3	10	20.4	27	55.1	4	8.2	2.45	0.867
	X43	0	0.0	10	20.4	12	24.5	24	49.0	3	6.1	2.59	0.888
	X44	13	26.5	29	59.2	7	14.3	0	0.0	0	0.0	4.12	0.634
	X45	10	20.4	28	57.1	11	22.4	0	0.0	0	0.0	3.98	0.661
	X46	1	2.0	10	20.4	15	30.6	23	46.9	0	0.0	2.78	0.848
المعدل	-	-	9.78	-	34.7	-	22.4	-	30.2	-	2.9	3.18	0.780
المؤشر الكلي	-	44.5				22.4		33.1					
السياسات الائتمانية	X47	0	0.0	5	10.2	11	22.4	30	61.2	3	6.1	2.37	0.755
	X48	1	2.0	30	61.2	15	30.6	3	6.1	0	0.0	3.59	0.643
	X49	9	18.4	25	51.0	11	22.4	4	8.2	0	0.0	3.80	0.841
	X50	1	2.0	14	28.6	11	22.4	23	46.9	0	0.0	2.86	0.913
	X51	15	30.6	21	42.9	9	18.4	4	8.2	0	0.0	3.96	0.912
المعدل	-	-	10.6	-	38.8	-	23.2	-	26.1	-	1.22	3.32	0.813
المؤشر الكلي	-	49.4				23.2		27.3					
الخدمات المصرفية	X52	0	0.0	0	0.0	9	18.4	32	65.3	8	16.3	2.02	0.595
	X53	1	2.0	9	18.4	12	24.5	25	51.0	2	4.1	2.63	0.906
	X54	1	2.0	8	16.3	13	26.5	26	53.1	1	2.0	2.63	0.859
المعدل	-	-	1.3	-	11.6	-	23.1	-	56.5	-	7.5	2.43	0.787
المؤشر الكلي	-	12.9				23.1		63.9					
الرقابة الداخلية	X55	2	4.1	28	57.1	12	24.5	7	14.3	0	0.0	3.51	0.794
	X56	0	0.0	30	61.2	13	26.5	6	12.2	0	0.0	3.49	0.711
	X57	0	0.0	6	12.2	12	24.5	25	51.0	6	12.2	2.37	0.859
	X58	1	2.0	12	24.5	9	18.4	27	55.1	0	0.0	2.73	0.908
	X59	4	8.2	27	55.1	15	30.6	3	6.1	0	0.0	3.65	0.723
المعدل	-	-	2.9		42.0		24.9		27.7		2.4	3.15	0.799
المؤشر الكلي	-	44.9				24.9		30.2					
المؤشر الكلي للبُعد التشغيلي	-	30.9				25.6		43.5				2.86	0.814

المصدر/ إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a725

(2.86) وانحراف معياري (0.814)، مما يدل على أن واقع الجانب التشغيلي في المصارف الحكومية المبحوثة يدفع باتجاه إعادة هيكلة الجانب التشغيلي، وكان نسبة الاتفاق (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون القياس لواقع التكنولوجيا المصرفية بلغت (23.5%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) بلغت (45.4 %) وبوسط حسابي (2.73) وانحراف معياري (0.782)، مما يدل على أن الواقع الحالي للتكنولوجيا المصرفية لا يلبي متطلبات تحسين مستويات الجانب التشغيلي في المصارف المبحوثة، وهذا يدفعنا لاقتراح إعادة النظر للتكنولوجيا المصرفية لتلك المصارف. ونسبة الاتفاق (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون القياس لواقع الأدوات المالية الحديثة بلغت (10.2%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) بلغت (61.2%) وبوسط حسابي (2.36) وانحراف معياري (0.924)، مما يدل على أن الواقع الحالي للأدوات المالية الحديثة لا يلبي متطلبات تحسين مستويات الجانب التشغيلي في المصارف الحكومية، وهذا يدفعنا لاقتراح إعادة النظر في استخدام الأدوات المالية الحديثة لتلك المصارف، ونسبة الاتفاق (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون القياس لواقع أنظمة المدفوعات بلغت (44.5%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) بلغت (33.1%) وبوسط حسابي (3.18) وانحراف معياري (0.780)، مما يدل على أن الواقع الحالي لأنظمة المدفوعات لا يلبي متطلبات تحسين مستويات الجانب التشغيلي.أما السياسات الائتمانية فحصلت على نسبة الاتفاق (اتفق بشدة وأتفق) بلغت (49.4%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) بلغت (27.3%) وبوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (0.813)، مما يدل على أن الواقع الحالي للسياسات الائتمانية لا يلبي متطلبات تحسين مستويات الجانب التشغيلي في المصارف الحكومية، وهذا يدفعنا لاقتراح إعادة النظر في السياسات الائتمانية لتلك المصارف. أما الخدمات المصرفية فكان نسبة الاتفاق (اتفق بشدة وأتفق) على مضمونها بلغت (12.9%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) بلغت (63.9%) وبوسط حسابي (2.43) وانحراف معياري (0.787)، مما يدل على أن الواقع الحالي للخدمات المصرفية لا يلبي متطلبات تحسين مستويات الجانب التشغيلي في المصارف الحكومية، وهذا يدفعنا لاقتراح إعادة النظر في الخدمات المصرفية لتلك المصارف.

اعتماداً على اجابات المبحوثين تبين أن المصارف الحكومية المبحوثة تعاني من مشاكل تشغيلية في مجالات مختلفة وبذلك تتحقق الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص (تعاني المصارف الحكومية المبحوثة من مشاكل تشغيلية تسهم في تخفيض مستويات أدائه المالي وبمختلف المجالات).

7.3 تحليل مستويات تحسين الأداء المالي

نتناول ضمن الفقرة الحالية مناقشة نتائج التشخيص لواقع تحسين الأداء المالي في المصارف الحكومية المبحوثة وذلك على وفق العبارات المعتمدة لقياس هذا المتغير والتي كانت نتائجها مذكورة في الجدول (4)، إذ يلاحظ أن مستويات الاتفاق (أتفق بشدة وأتفق) بلغت (83.7%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا اتفق بشدة ولا أتفق) بلغت (0.0%) وبوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.659)، مما يدل على أن هناك مستويات اتفاق عالية على أن إعادة هيكلة المالية والتشغيلية تسهم في تحسين الأداء المالي، وهذا يدفعنا لاقتراح إعادة النظر بهيكلية المالية والتشغيلية كونه الوسيلة الجوهرية في تحسين الأداء المالي للمصارف الحكومية المبحوثة.

الجدول (4) واقع تحسين الأداء المالي في المصارف الحكومية

المتغير	العبارات	اتفق بشدة		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
الأداء المالي	Y70	18	36.7	26	53.1	5	10.2	0	0.0	0	0.0	4.27	0.638
	Y71	13	26.5	26	53.1	10	20.4	0	0.0	0	0.0	4.06	0.689
	Y72	12	24.5	26	53.1	11	22.4	0	0.0	0	0.0	4.02	0.692
	Y73	9	18.4	24	49.0	16	32.7	0	0.0	0	0.0	3.86	0.707
	Y74	15	30.6	29	59.2	5	10.2	0	0.0	0	0.0	4.20	0.612
	Y75	26	53.1	16	32.7	7	14.3	0	0.0	0	0.0	4.39	0.731
	Y76	24	49.0	25	51.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	4.49	0.505
	Y77	18	36.7	24	49.0	7	14.3	0	0.0	0	0.0	4.29	0.707
	Y78	11	22.4	22	44.9	16	32.7	0	0.0	0	0.0	3.90	0.743
	Y79	14	28.6	32	65.3	3	6.1	0	0.0	0	0.0	4.22	0.550
	Y80	15	30.6	26	53.1	8	16.3	0	0.0	0	0.0	4.14	0.677
المعدل	-	-	32.5		51.2		16.3		0		0	4.17	0.659
المؤشر الكلي	-	83.7				16.3		0					

المصدر/ إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي

وبالاستناد إلى نتائج هذا التحليل في المصارف الحكومية المبحوثة يمكن قبول الفرضية الرئيسة الثالثة والتي تنص على (تتفق المصارف الحكومية المبحوثة على مساهمة إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الأداء المالي).

4. الجانب الاحصائي واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سيتم التركيز على الجانب الاحصائي ممثلة بأختبار بيانات البحث واختبار الفرضيات وبالشكل الاتي:

1.4 اختبار بيانات البحث وأنموذجها

تم تخصيص هذه الفقرة للتعرف على مدى استيفاء بيانات البحث لشروط التحليل المعلمي، وكذلك اختبار أنموذجه، وبالنظر لاستخدام أداتين مختلفتين في جمع بيانات الدراسة الحالية وهما السجلات التاريخية واستمارة الاستبانة فقد تم تحويل بيانات الدراسة الحالية إلى الدرجة المعيارية المعدلة وذلك باعتماد برنامج (SPSS V.25) وحسب المعادلات الآتية:

الدرجة المعيارية = (قيم المتغير – الوسط الحسابي) / (الانحراف المعياري)

الدرجة المعيارية المعدلة = [(الدرجة المعيارية) * (10)] + 50

وبعد تحويل كافة البيانات إلى الدرجة المعيارية المعدلة تم تطبيق كافة التحليلات الإحصائية اللازمة لاختبار بيانات البحث وانموذجها وفرضياتها وذلك على وفق المحاور الآتية:

1.1.4 المحور الاول اختبار بيانات البحث

:تم استخدام شرط التوزيع الطبيعي التي تعد اعتدالية التوزيع في البيانات قيد التحليل شرطاً جوهريا في اعتماد التحليل المعلمي وبعكسه يتم الرجوع إلى التحليل اللامعلمي، وقد تم التحقق من هذا الشرط بتطبيق معامل الالتواء ومعامل التفلطح، حيث أن القيم المعيارية لمعامل الالتواء يجب أن تكون محصورة بين (3 و -3) بينما القيم المعيارية لمعامل التفلطح يجب أن تكون محصورة بين (7 و – 7) (Cao & Dowlatshahi,2005, 542)، وتبين من النتائج في الجدول (5) أن قيم معامل الالتواء كافة ولمتغيرات البحث وأبعادها وقعت بين (- 1.040) و(2.111) وهي ضمن القيم المعيارية لهذا المقياس، كما أن قيم معامل التفلطح لمتغيرات البحث وأبعادها وقعت بين (- 5.060) و (0.966) وهي ضمن القيم المعيارية لمعامل التفلطح، مما يعني توافر شرط التوزيع الطبيعي في بيانات البحث الحالي.

الجدول (5) شرط التوزيع الطبيعي

المتغيرات وأبعادها	معامل الالتواء	معامل التفلطح
اعادة الهيكلة المالية	-1.040	0.439
أعادة الهيكلة التشغيلية	2.008	-0.966
إعادة هيكلة المالية والتشغيلية	-0.879	-1.311
تحسين الأداء المالي	2.111	-5.060

المصدر/ إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

2.1.4 المحور الثاني: اختبار أنموذج البحث

تم اجراء التحليل العاملي التوكيدي لاختبار المطابقة ودرجة جودتها بين الأنموذج النظري للبحث مع الأنموذج التطبيقي والناتج عن التحليل العاملي الاستكشافي وقد تمت مطابقة الأنموذجين بطريقة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) (Schreiber et al., 2006, 82)، إذ كانت نتائج هذا التحليل والمذكورة في الجدول (6) كالآتي:

أ- بلغت قيمة مستوى المعنوية لمربع كاي للمطابقة (0.151) وهي قيمة غير معنوية قياساً بالقيمة الافتراضية للبحث (0.05)، مما يدل على أن جودة المطابقة مقبولة.

ب- بلغت قيمة مؤشر توكر – لويس (Tucker – Lewis) المحسوبة (0.938) مما يشير إلى قبول المطابقة حيث يمكن قبول الأنموذج إذا كانت قيمة هذا المؤشر لا تقل عن (0.90) وكلما زادت قيمة المؤشر عن ذلك زادت جودة المطابقة.

الجدول (6) مؤشرات جودة المطابقة

المؤشر	الرمز	القيمة المحسوبة	القيمة المعيارية	الدلالة الإحصائية
المطابقة لمربع كاي	X^2	0.151	أكبر من 0.05	دالة ومطابقة
توكر – لويس	TLI	0.938	0.90 وأكبر	دالة ومطابقة

المصدر/ نتائج التحليل الإحصائي من برنامج AMOS 23.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a725

2.4 اختبار علاقات الارتباط والاثر

نتناول في هذه الفقرة تحليل العلاقات بين متغيرات البحث والمتصلة بكل من الارتباط والتأثير، وذلك بموجب المحاور الآتية:

1.2.4 المحور الأول: تحليل الارتباط

خصصت الفقرة الحالية لاختبار فرضيات الارتباط للبحث وذلك بتطبيق تحليل الارتباط البسيط والمتعدد، تشير النتائج في الجدول (7) إلى علاقات الارتباط والتي ظهرت بين متغير إعادة هيكلة المالية والتشغيلية ومتغير تحسين الأداء المالي، حيث تبين الآتي:

- المستوى الكلي: يظهر من النتائج في الجدول (7) وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية مجتمعاً وبين تحسين الأداء المالي، والتي بلغت (0.699) وعند مستوى معنوية (0.01)، وفي ذلك دلالة على مستويات التلازم الإيجابي بين تلك المتغيرات في المصارف المبحوثة. ويمكن الاستنتاج بأنه كلما لجأت المصارف المبحوثة إلى عمليات إعادة الهيكلة المالية والتشغيلية فإن ذلك يؤدي إلى تحسين الأداء المالي لها.
- وجود ارتباط معنوي وموجب بين إعادة هيكلة المالية والتشغيلية ومتغير تحسين الأداء المالي والمتمثلة وبمعاملات ارتباط مختلفة وعند مستويات معنوية (0.01)، و(0.05). حيث تبين أن أقوى علاقة ارتباط كانت بين اعادة الهيكلة التشغيلية وبين الأداء المالي والتي بلغت (0.661) وعند مستوى معنوية (0.01)، بينما كانت أقل علاقة ارتباط بين إعادة الهيكلة المالية والاداء المالي والتي بلغت (0.638) وعند مستوى معنوية (0.05)،)، مما يشير إلى أنه كلما تبنت المصارف المبحوثة عمليات إعادة الهيكلة المالية، والتشغيلية، فإن ذلك يسهم في تحسين الأداء المصرفي لها.

الجدول (7) نتائج الارتباط

تحسين الأداء المصرفي / إعادة هيكلة	الأداء المالي
إعادة هيكلة المالية	0.638**
إعادة هيكلة التشغيلية	0.661**
المؤشر الكلي	**0.699****

المصدر/ إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي ** معنوي عند مستوى (0.01) * معنوي عند مستوى (0.05)

وبناءاً على نتائج تحليل الارتباط بين إعادة هيكلة المالية والتشغيلية وبين تحسين الأداء المالي يتأكد لدينا صحة فرضية الرابعة والتي تنص على أنه (توجد علاقات ارتباط معنوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين أعادة هيكلة المالية والتشغيلية وتحسين الأداء المالي للمصارف المبحوثة) .

2.2.4 المحور الثاني: تحليل الإنحدار

لاختبار فرضيات التأثير قام الباحث بتحليل الإنحدار المتعدد وبالطريقة التدريجية (Stepwise) على المستوى المالي والتشغيلي، حيث توضح النتائج في الجدول (8) معلمات الإنحدار لهذا التحليل والتي أفرزت النماذج الآتية:

- **الأنموذج الأول:** يلاحظ من نتائج تحليل الانحدار التدريجي أن هذا الأنموذج التأثيري أقتصر على البُعد المالي فقط باعتباره الأكثر تأثيراً في متغير تحسين الأداء المالي وبعد أن تم استبعاد الجانب التشغيلي، وذلك بحسب ما تشير إليه قيمة (t) المحسوبة والتي بلغت (17.037) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.662) وبدرجة حرية (39). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (P-Value) المحسوبة والتي بلغت (0.016) والتي تقل عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05). كما بلغت القيمة التفسيرية (R^2) للبُعد المالي (0.328)، أي أن هذا البُعد يفسر (32.8 %) من التغير الذي يحصل في تحسين الأداء المالي وأن هناك ما نسبته (67.2%) تعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها هذا الأنموذج.
- **الأنموذج الثاني:** يلاحظ من نتائج الأنموذج الثاني أن هناك تأثير لكل من البُعد المالي، والبُعد التشغيلي، وذلك بحسب ما تشير إليه قيم (t) المحسوبة والتي بلغت (16.729)، (10.458) وعلى التوالي وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.662) وبدرجة حرية (38). ويؤكد معنوية هذا التأثير قيم (P-Value) المحسوبة والتي بلغت (0.001)، (0.014) وعلى التوالي والتي تقل كثيراً عن مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05). كما بلغت القيمة التفسيرية (R^2) للبُعد المالي والبُعد التشغيلي مجتمعين معاً (0.583)، أي أن البُعد المالي والبُعد التشغيلي معاً يفسران ما نسبته (58.3%) من التغير الذي يحصل في تحسين الأداء المالي وأن هناك ما نسبته (41.7%) تعود لعوامل تفسيرية أخرى.

الجدول (8) الانحدار على المستوى الجزئي للأبعاد

الانموذج	ترتيب الأبعاد الداخلة في الانموذج	قيمة Beta	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	درجات الحرية	P-Value
الثابت	-	1.636	-	-	-	-
الأول	البعد المالي	0.618	0.328	17.037	39	0.016
الثابت	-	1.609	-	-	-	-
الثاني	البعد المالي	0.512	0.583	16.729	38	0.001
	البعد التشغيلي	0.489		10.458		0.014
الثابت	-	1.007	-	-	-	-

المصدر/ إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي. 42 N =

وبالاستناد إلى نتائج الانحدار على المستوى الجزئي فانه يتم قبول الفرضية الخامسة والتي تنص (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الأداء المالي بمصارف المبحوثة).

5. الاستنتاجات والمقترحات

يتناول هذا المبحث أهم الاستنتاجات والمقترحات

1.5 الاستنتاجات

من خلال تحليل الواقع المالي والتشغيلي توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات ومنها:

- بينت تذبذب في النسب المالية المستخدمة في تحليل البعد المالي للمصارف الحكومية المبحوثة بأنها تعاني من مشاكل في مجالات مالية مختلفة سواء من ناحية انخفاض والارباح والسبب يعود الى زيادة التكاليف والاستثمار في موجودات منخفضة الدخل وزيادة حجم القروض المتعثرة بالاضافة الى عدم تطبيقه لأسس سليمة عند تقديم الائتمان كما ان المصارف المبحوثة لاتستوفي ادنى متطلبات كفاية راس المال حسب المعايير العالمية كما ان حجم مخصصات القروض المتعثرة اقل من المحدد ومخالف للتعليمات الارشادية للبنك المركزي العراقي مما يستلزم اعادة النظر فيها.
- دللت المعطيات الإحصائية الخاصة بتحليل واقع البعد التشغيلي بأنخفاض نسبة اتفاق عام حيث بلغت 30.9% وهو نسبة منخفضة مما يؤشر بوجود مشاكل في هذا البعد في المصارف الحكومية المبحوثة. ويلاحظ ضعف الاتفاق بين الافراد المبحوثين تجاه البعد الفرعي المتعلق بالادوات المالية الحديثة وهذا يعكس حجم المخاطر في المصارف بعدم ملائمة الاستثمارات، ويستنتج الباحث في ضوء ذلك بان المصارف لاتقوم بالاستثمار في الادوات المالية الحديثة كون هذه الادوات غير متوفرة في سوق العراق للاوراق المالية.كما حصل المتغير المتعلق بـ يقوم المصرف بتقديم قاعدة واسعة من الخدمات المصرفية العالمية للزبائن لتلبية حاجاتهم ورغباتهم المتعددة على اقل نسبة اتفاق في المصارف الحكومية المبحوثة مما يعني عدم ملائمة الخدمات التي تقدمها المصارف العراقية مقارنة مع سرعة التغيرات العالمية
- يستنتج من تحليل اجابات المبحوثين بخصوص مؤشرات تحسين الاداء المالي للمصارف المبحوثة تحقق مستويات جيدة من تحسين الاداء المالي في حالة اعادة هيكلة المالية والتشغيلية وهذا ينعكس ايجابيا على تحسين ادائها في المجالات الاخرى ويمكن ان يساهم ذلك في تعزيز صورة تلك المصارف لدى الزبائن وزيادة ودائعها وحصتها السوقية وتساعدها على البقاء والنمو والاستمرار والتطور.
- أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية وتحسين الاداء المالي في المصارف الحكومية المبحوثة، ويستنتج البحث في ضوء هذه النتيجة بان تحسين الاداء المالي بشكل عام هو نتيجة تفاعل اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية بحيث تنعكس هذه العلاقة كتحصيل حاصل بالنهاية على تحسين الاداء المالي لها.
- بينت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير اعادة الهيكلة المالية والتشغيلية في تحسين الاداء المالي على مستوى المصارف الحكومية أن البعد المالي يشكل المتغير الأهم والأكثر تأثيراً في تحسين الاداء المالي إذ دخل لوحدها في مخطط البحث وتم استبعاد البعد التشغيلي، أما في المرحلة الثانية فدخل الى جانبه البعد التشغيلي وجاء بالمرتبة الثانية ويستنتج الباحث تباين اعادة الهيكلة

المالية والتشغيلية من حيث أهمية وحجم تأثيرها في تحسين الاداء المالي على مستوى المصارف الحكومية المبحوثة.

2.5 المقترحات

بناءاً على الاستنتاجات التي تم الوصول اليها يتطلب الامر طرح بعض مقترحات وكالاتي:

- تنظيف المحافظ الائتمانية للمصارف والغير القابلة للتسوية والجدولة وذلك من مخصص القروض المتعثرة التي أنشأتها تلك المصارف، وبما يكفل تخفيض نسبة القروض المتعثرة الى إجماليالائتمان المصرفي.
- الزام المصارف بأعادة النظر بمخصص القروض المتعثرة بتحصيلها وفقا للائحة الارشادية للبنك المركزي واعطاء مرونة ومدة زمنية كافية لها لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي تعود أغلبها لفترات سابقة موروثة .
- رفع رؤوس اموال (اعادة رسملة) للمصارف الحكومية التي لاتستوفي معدلات كفاية رأس المال بشكل متدرج من قبل وزارة المالية عن طريق السندات الخزانة بدلاً من النقد بما يعزز ملائتها وكفايتها لمواجهة متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي ولتتناسب حجم التمويل الذى تقوم تلك المصارف بمنحه ومع حجم ودائعها ولكي تستطيع الصمود أمام المنافسة وزيادة الثقة بها .
- إلزام المصارف الحكومية بتخفيض الاستثمارات الخطر اي طويلة الاجل وذلك لتحسين جودة الموجودات من ناحية المخاطر.
- الاتجاه نحو التكيف في الاتجاهات الحديثة للعمل المصرفي عن طريق زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المصرفية المعاصرة لازالة الفوارق الكبيرة بينها وبين المصارف الاجنبية .
- تشجيع الاستثمار والاستخدام في الادوات المالية الحديثة قدر الامكان وتشجيع السوق المالي العراقي في استخدام هذه الادوات ووضع تسهيلات اللازمة والمشجعة لها.
- استحداث خدمات مصرفية جديدة مثل التجارة الالكترونية والقروض المشتركة وغيرها، وتحديث الخدمات المصرفية الموجودة لكي تلبي طموح المتعاملين، بالاضافة الى تحسين مستوى وطريقة تقديمها من خلال تقليص النماذج والأختام والتوقيعات واختزال خطوات تأدية الخدمات فضلا عن استخدام النماذج الالكترونية لتخفيض التكلفة واختصار الوقت بما يتفق والمقاييس العالمية فى الاداء المصرفي.
- الاهتمام بتطوير الاستراتيجيات والسياسات في مجال الائتمان من خلال انتهاج أساليب غير تقليدية تحدد مدى المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لمنح الائتمان ومدى قبول او رفض لهذه المخاطر ومدى استخدام التقنيات والادوات كأداة مخففة لهذه المخاطر وللحيلولة دون التعثر الائتماني مثل حدود الائتمان والاجراءات الاحترازية وأخذ الضمانات اللازمة والتوسعات الملائمة في الائتمان

6. المصادر

1- حسابات الختامية لمصرف الرافدين للمدة 2010- 2014

2- حسابات الختامية لمصرف الرشيد للمدة 2010- 2014

3- تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للسنة 2016

4- الخطيب، أحمد، عادل سليم معايه ،(2009)، الادارة الحديثة: نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة، دار الجدارة للكتب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

5- عبد البر،عبد الحميد صديق،(2005)، إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري وكيفية زيادة قدرته التنافسية دراسة من التجارب الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة ربع سنوية، تصدر عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 1، ص13-70

6- عبد العزيز، حسين نور الدين،(2001)،الأثر ألتتابعي لعدد من خصائص العمليات وعوامل نجاح التصنيع في الأداء المنظمي، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

7- علي، أحمد ابريهي، (2018) ، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد 3، ص 31-63.

8- العوضي،علي ،(1990)، الديون المتعثرة واسلوب التعامل معها ، معهد الدراسات المصرفية ، دورية رقم 10، الاردن.

9- لطفي،أمين السيد احمد، (2006)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

10- ياسين، زهير خضر،(2015)، دور واهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 47. ص 269- 292

11- Alper,Deger & Adem Anbar,(2011), Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey, Business and Economics Research Journal, Volume 2 ,No2, p-139 153

12- Cao.Q & Dowlatshahi.S, (2005), The impact of alignment between virtual enterprise and information technology on business performance in an agile manufacturing environment, Journal of Operations Management, No: 23,p542

13- EjMclaneu, (1997), Business Finance Theory and Practice, Fourth Edition.

14- Hughes, Joseph P, Mester, Loretta J.,(2008), Efficiency in Banking: Theory, Practice, and Evidence, Prepared for the Oxford Handbook of Banking.

15- Kotler,p,(2000),Marketing Management,prentice Hall International.

16- McGlynn, E. A., P. G. Shekelle, et al. ,(2008), Identifying, categorizing, and evaluating health care efficiency measures. U.S. Department of Health and Human Service.

17- Miller, G. P. ,(1996), Is deposit insurance inevitable? Lessons from Argentine. International Review of Law and Economics.

18-Rose, Petres,(1999), Commercial,Bank Management,Irwin M Graw- Hill, London.

19- Saunders, Anthony, (2000), Financial Institution Management Secon Edition, McGraw-Hil, Irwin, U.S.A.

20- Schreiber, J.; King, F.; Nora, J.; & Baralow, E.,(2006), Reporting Structural Equation Modeling and Confirmatory Factor Analysis Results, A Review Journal of Educational Research, 99 (6).p323-338

21- Shazly ,Alaa , (2001), Incentive-Based Regulations and Bank Restructuring in Egypt, Topics in Middle Eastern and African Economies Vol. 3.

22- Shuklaa, Smita,(2014), Analysis of Banking System Performance Of Select Global Economies With That Of India - During And After The Global Financial, Symbiosis Institute of Management Studies Annual Research Conference (SIMSARC13).

23- Thomas P, Edmonds, Cindy D. Edmonds Bor. Yitsay, Nancy W. Schneider, (2003), fundamental Manageevial Accountinc concept second Edition.

24- Weston J ,F & Thomas E,C, (1998), Managerial Finance, Fourth Edition the Dryden press, New York.

doi : 10. 25007/ajnu. v9n1a725